

مفاوضات التسوية تواجه خطر الانهيار



مسألة الحدود عادت وفرضت نفسها كأولوية في ضوء تداخلها مع الترتيبات الأمنية (جاك غيز - أ ف ب)

رغم إعلان أن المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية تدور حول مختلف قضايا الوضع النهائي، عادت مسألة الحدود وفرضت نفسها أولوية في ضوء تداخلها مع الترتيبات الأمنية التي تطالب بها إسرائيل، إضافة إلى أن حل هذه القضية يُعَبِّد الطريق أمام فرض مشروعية ما لمواصلة الاستيطان، ويحدّد الإطار الجغرافي للدولة الفلسطينية

علي حيدر

أظهرت التقارير التي توالفت في الأيام الأخيرة، وردود الفعل الفلسطينية عليها، أن المفاوضات بلغت حداً هذّب بانفجارها، رغم تأكيد الطرفين الرسميين الإسرائيلي والفلسطيني أن آفاق المفاوضات لا تزال مفتوحة، وذلك على خلفية الموقف من الحدود الشرقية للدولة الفلسطينية، وتحديد غور الأردن، الذي تطالب الدولة العبرية، باستنجاها لعشرات السنين، حسبما ذكرت صحيفة «معاريف».

تصلب حكومة بنيامين نتنياهو بإبقاء قوات الجيش الإسرائيلي في غور الأردن، حتى بعد الاتفاق على إقامة الدولة الفلسطينية، تحت عناوين مختلفة، يعزّز أهمية تقديم صورة عن هذه المنطقة، وما تتمتع به من مزايا، إضافة إلى أهميته الاستراتيجية لجهة موقعه من التصور الأمني الإسرائيلي في مواجهة التهديدات.

غور الأردن سهل خصيب تبلغ مساحته 400 كيلومتر مربع، يراوح مستوى انخفاضه عن سطح البحر، بين 200 وأكثر من 400 متر، وهو أكثر المناطق في العالم انخفاضاً عن سطح البحر. ويقع على امتداد نهر الأردن بين فلسطين والأردن. ويعدّ القطاع الشرقي للضفة الذي يمتد على طول 120 كيلومتراً، من منطقة «عين جدي» قرب بحر الميت جنوباً حتى الخط الأخضر جنوبي بيسان شمالاً، ويبلغ عرضه 15 كيلومتراً.

حدود الغور مع الأردن تمثل نقاط تواصل مهمة للتجارة والسفر مع بقية دول المنطقة، واستمرار السيطرة الإسرائيلية على قطاعات منه، ستعني أن الضفة ستبقى مطوقة من قبل إسرائيل.

منذ احتلال الضفة الغربية في حرب 1967، عدت جميع الحكومات الإسرائيلية منطقتي غور الأردن بمثابة «الحدود الشرقية لإسرائيل»، وطمحت إلى ضمها إلى مساحة الدولة. ومن أجل تعزيز سيطرتها على المنطقة، أقامت في الأغوار، منذ مطلع سنوات السبعينيات، 26 مستوطنة، يعيش فيها اليوم نحو 7500 مستوطن، في مقابل نحو 50 ألف فلسطيني.

وعلى مدار السنوات، أعلن عن الغالبية العظمى من أراضي غور الأردن، على



تقرير

هل توافق إسرائيل على معاهدة منع الأسلحة الكيميائية؟

علي حيدر

في ظل تنفيذ صفقة تفكيك منظومة الأسلحة الكيميائية السورية، وبالتزامن مع المفاوضات الأميركية الإيرانية حول برنامجها النووي، ارتفع منسوب الحديث عن ضرورة بحث مصير أسلحة الدمار الشامل التي تملكها تل أبيب، لكن حكومة بنيامين نتنياهو ما زالت متمسكة بالسياسة الرسمية المتبعة إزاءها منذ خمسة عقود.

وكشفت صحيفة «هارتس» أن رئيس الحكومة أجرى قبل عدة أسابيع مشاورات مع وزراء المجلس الوزاري

المصغر حول السياسة الإسرائيلية تجاه معاهدة منع الأسلحة الكيميائية، لكن من دون تصويت، خلصت إلى التأكيد على السياسة الإسرائيلية المتبعة تجاه هذه القضية.

ونقلت عن مسؤول إسرائيلي قوله إن النقاش الذي أجري في أعقاب الاتفاق الروسي الأميركي الكيميائي، طرح على هامش أحد نقاشات جلسات المجلس الوزاري المصغر، بعد تقرير تلقاه الوزراء حول عملية تفكيك المنظومة الكيميائية في سوريا، ولفتت الصحيفة إلى أنه لم يجر في الجلسة نقاش طويل كما لم يجر تصويت، وأن كلاً من نتنياهو ووزير

الدفاع موشيه يعلون أكدا اعتقادهما بأن على إسرائيل ألا تغير سياستها تجاه معاهدة منع الأسلحة الكيميائية، وبالتالي لا حاجة إلى طرحها للموافقة عليها في الحكومة أو الكنيست. وبعد مشاورات قصيرة اتفق الوزراء على المحافظة على السياسة التي تتبعها إسرائيل حتى الآن منذ خمسة عقود. رغم ذلك، أكدت الصحيفة، نقلاً عن مسؤول إسرائيلي رفيع، أنه على الرغم من معارضة نتنياهو وعلون، يوجد مجموعة كبيرة من مسؤولي المؤسسة الأمنية والجيش، سابقين وحاليين، الذين يعتقدون أنه إزاء تفكيك الأسلحة

الكيميائية السورية، حان وقت إسرائيل للموافقة على المعاهدة.

وكانت إسرائيل قد وقّعت في عام 1993 على معاهدة منع الأسلحة الكيميائية، ولكن لم يوافق عليها في الحكومة والكنيست. ونتيجة ذلك، لم توافق إسرائيل إلى حد الآن على الخضوع للمعاهدة. لكنهم في إسرائيل لا يتطرقون إلى ما ينشر في وسائل الإعلام الأجنبية عن مخازن الأسلحة الكيميائية التي يبدو أنها تملكها وإلى المطالبة بتفكيكها.

في السياق نفسه، كان المتحدث باسم الخارجية الإسرائيلية يغال بلمور قد قال

لـ«هارتس»، قبل عدة أسابيع، بالتزامن مع الحديث عن تفكيك الأسلحة السورية، إن إسرائيل لن توافق على المعاهدة ما دام هناك دول في المنطقة لا تعترف بوجودها وتهدد بتدميرها، وتحتفظ بأسلحة كيميائية. وأضاف بلمور أن المنظمات الإرهابية التي تعمل كممثلة لهذه الدول يمكن أن تستخدم الأسلحة الكيميائية ضد إسرائيل. وبحسب بلمور أيضاً «التهديد باستخدام الأسلحة الكيميائية ضد إسرائيل ليس نظرياً أو مستبعداً، إلا أن إسرائيل لا تستطيع تجاهل هذا التهديد عندما تقرر اتخاذ موقف الموافقة على هذه المعاهدة».